BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

المرأة والتحول الديمقراطي في مصر

تقرير منتدى الحوار

٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠١٢

مكتبة الإسكندرية

مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي (CDSPS) – مكتبة الإسكندرية

الاتحاد النوعي لنساء مصر

مؤسسة نساء من أجل السلام عبر العالم (PWAG)

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

المرأة والتحول الديمقراطي في مصر (2012 : الإسكندرية، مصر)

المرأة والتحول الديمقراطي في مصر : تقرير منتدى الحوار 23–24 نوفمبر 2012. – الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2014.

ص. سم.

تدمك 978–977–452–285–9

١. حقوق المرأة. ٢. المرأة – مصر. ٣. المرأة في السياسة. ٤. الديمقراطية – مصر. أ. مركز دراسات الديمقراطية و السلام الاجتماعي. ب. الاتحاد النوعي لنساء مصر. ج. مؤسسة نساء من أجل السلام عبر العالم. د. العنوان.

ديوي – 320.0820962 2014721199

ISBN: 978–977–452–285–9

رقم الإيداع: 10198/ 2014

© ٢٠١٤ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا التقرير للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها ‹مصدر› تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.
-

التصميم الجرافيكي: ريم نعمان

المحتويات

تمهيد ٥

المقدمة ٧

الجلسة الافتتاحية ٩

الجلسة الأولى ١٣

الجلسة الثانية ١٧

الجلسة الثالثة ٢٣

الخاتمة ٣١

الملاحق

قائمة الحضور ٣٣

البرنامج ٣٦

نبذة عن منظمة نساء من أجل السلام عبر العالم ٣٩

اللجنة الميسرة ٤١

تمهيد

شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بحقوق المرأة ومكانتها في المجتمع، وتوالت المؤتمرات الدولية التي هدفت إلى تحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الداعمة لدور المرأة، فإن التأثير ما يزال ضعيفًا؛ فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» في رسالته بمناسبة يوم المرأة في ٨ مارس ٢٠٠٦ – والذي أقيم تحت شعار «دور النساء في اتخاذ القرارات» – إلى أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال تمثيل المرأة عبر العالم، فإن الإحصائيات الدولية توضح أن حجم مشاركة النساء في عملية صنع القرار السياسي ما يزال ضعيفًا؛ حيث نجد أن تمثيل المرأة في المجال السياسي في مناصب رفيعة المستوى عبر العالم لا يزال هدفًا لم يتحقق كيفما نتمناه.

ولا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في مجتمعها تأثيرًا بالغًا، وهو ما يدفع به إلى المزيد من التقدم والتنمية.

والمرأة في المجتمعات العربية كانت أشد معاناة وحرمانًا من حقوقها، وذلك بسبب بُعد مختلف؛ وهو البعد الذي يطلق عليه الموروث الثقافي؛ فهذه الثقافة في كثير من الأحيان وبما تتضمنه من أطر ثقافة جامدة تلعب دورًا كبيرًا في الضغط على المرأة وفرض أدوار معينة ومحدودة عليها، بل تشكل صورة نمطية في ذهن المجتمع عن المرأة، بل أيضًا في ذهن المرأة نفسها.

وللمرأة في مصر خلال الثلاث سنوات السابقة دور كبير في الحياة السياسية من حيث مشاركتها الكبيرة والفعالة في العملية الانتخابية؛ حيث رأينا جميعًا كثافة وجود المرأة في طوابير الانتخابات في المجتمع المصري، فقد شاركت بجدية في كلٍّ من انتخابات البرلمان والدستور والانتخابات الرئاسية، وقد قامت المرأة بواجبها على أكمل وجه؛ ولذلك من العدل أن تحصل على حقوقها كما أقرها الدستور وفي ضوء القوانين المتاحة. فقد أقرت المادة (١١) من دستور ٢٠١٤ بـأن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.

وقد شاركت مؤسسة «نساء من أجل السلام عبر العالم» مع مكتبة الإسكندرية والمجلس القومي للمرأة عام ٢٠١٢ في عقد مؤتمر تحت عنوان: «المرأة والتحول الديمقراطي في مصر»، الذي أعقبته سلسلة من منتديات الحوار حول تحسين ودعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية وتوليها للوظائف القيادية في الدولة.

وقد عقدت هذه المنتديات في أربع مناطق في مصر (الإسكندرية - الأقصر – طنطا – مرسى مطروح)، وقد تم اختيار تلك المناطق حسب التوزيع الجغرافي؛ حيث إن لكل منطقة طبيعة ثقافية تختلف عن الأخرى.

وهدفت هذه المنتديات التي تم عقدها إلى جمع آراء وتوصيات المشاركين فيها حول التحديات التي تواجه المرأة المصرية في الحياة العامة وكيفية مواجهة تلك التحديات .. وستعرض هذه التوصيات التي خرجت من تلك المنتديات في مؤتمر ختامي سيعقد في مكتبة الإسكندرية في مايو القادم (٢٠١٥) تحت عنوان «تمكين المرأة المصرية: من التوصيات إلى التنفيذ الاستراتيجي»، وسيشارك فيه لفيف من الأطراف المعنية بقضايا المرأة سواء من الحكومة أو المنظمات المعنية بحقوق المرأة والأفراد؛ وذلك بهدف توحيد الجهود للخروج من ذلك المؤتمر بخطة عمل واستراتيجية وطنية لدعم وتمكين المرأة على الصعيد الوطني في أماكن صنع القرار والمشاركة السياسية. ويُعد خروج هذه الاستراتيجية إلى أرض الواقع بمثابة ترجمة حقيقية لمفهوم التحول الديمقراطي الذي قامت من أجله الثورات في مصر بهدف بناء مجتمع جديد يقوم على أساس الحرية والمساواة؛ بما يضمن حصول الجميع على كافة الحقوق التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

المقدمة

عقد مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي التابع لمكتبة الإسكندرية بالتعاون مع الاتحاد النوعي لنساء مصر ونساء من أجل السلام عبر العالم، منتدى حوار على مدار يومين بمكتبة الإسكندرية تحت عنوان: «المرأة والتحول الديمقراطي في مصر». وقد حضر اللقاء حوالي ١٥٠ مشاركًا ممن لديهم خبرة واهتمامات بهذه القضية.

يهدف المنتدى بشكل رئيس إلى تعزيز المشاركة والحوار بين مختلف فئات المجتمع والخبرات المهتمة بقضايا المرأة من خلال عقد الجلسات والحلقات النقاشية التي هدفت إلى الخروج بمقترحات وخطة عمل قابلة للتنفيذ. وقد ركز المنتدى على ثلاثة أهداف رئيسة، وهي:

- تعزيز مشاركة المرأة الفعالة في عملية التحول الديمقراطي، وكيفية التغلب على ما قد يواجهها من تحديات.
- التأكيد على أهمية الحوار السلمي والتواصل المجتمعي.
- إعداد خطة عمل واقعية ومؤثرة عن طريق الجمع بين مجموعة من أنشطة الكفاءات في مجال المرأة مع صانعي القرار وممثلين للحكومة في مصر.

وتمت مناقشة هذه الأهداف من خلال ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

- سعي المرأة من أجل السلام: فيما يتعلق بالحقوق والحريات.
- المساواة بين الجنسين في الدستور والتشريعات.
- أصوات النساء: مجالات ومنابر.

وقد أُقيم بالتوازي مع منتدى الحوار معرض بعنوان: «١٠٠٠ امرأة من أجل السلام عبر العالم- لا نساء لا سلام». وقد ضم المعرض نساءً مصريات معاصرات أسهمن في التغيير الإيجابي لمجتمعهن.

وقد تم تنظيم هذا المنتدى بالتعاون مع كلٍّ من:

- رابطة المرأة العربية
- منظمة كرامة
- مبادرة مصر المتنورة
- جمعية المرأة والتنمية
- المركز المصري لحقوق المرأة
- مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (ACT)
- جمعية قرية الأمل للتنمية والتأهيل الاجتماعي للمعاقين

وقد أُقيم المنتدى تحت رعاية وزارة الخارجية السويسرية

عُقد في اليوم الأول جلسة افتتاحية عامة وجلستان متخصصتان؛ الجلسة الأولى تناولت مناقشة الحقوق والحريات التي تدعم سعي المرأة من أجل الأمن والسلام. أما الجلسة الثانية فقد ركزت على المساواة بين الجنسين في الدستور والتشريعات، بالإضافة إلى افتتاح معرض «نساء من أجل السلام عبر العالم – لا نساء لا سلام». تضمن اليوم الثاني للمنتدى جلسة عامة لعرض ملخص عام لمناقشات اليوم السابق، ثم جلسة العمل الثالثة التي كانت تحت عنوان «أصوات النساء: مجالات ومنابر»، ودارت المناقشات فيها حول كيفية تعزيز التمثيل الفعلي للمرأة في صنع واتخاذ القرار.

الجلسة الافتتاحية

تضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات السادة الضيوف.. وفيما يلي أهم النقاط التي وردت في كلماتهم.

كلمات المتحدثين:

الدكتورة عزة الخولي

رحبت الدكتورة عزة الخولي بالسادة الحضور، وأكدت على أن للمرأة المصرية دورًا هامًّا في بناء وتقدم المجتمع المصري منذ قديم الزمن. وأعربت عن أملها في أن يكون لها دور فعال في التحول الديمقراطي في مصر في تلك الفترة.

الدكتورة هدى بدران

ركزت الدكتورة هدى بدران في كلمتها على أهمية هذا المنتدى، فأشارت إلى أن هذا المنتدى له أهمية خاصة؛ نظرًا لأنه تزامن مع إصدار الرئيس للإعلان الدستوري في ٢١ نوفمبر والقرارات الخطيرة التي تم اتخاذها على مستوى الدولة؛ حيث إن قضايا المرأة تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القرارات العامة في الدولة، ومن ثَمَّ فهي جزءٌ من تلك القرارات.

كما أشارت إلى أن المنتدى يضم نساءً ورجالاً لهم فكر وعمل على أرض الواقع، كما أن لهم دورًا على المستوى المحلي والوطني؛ حيث إننا في حاجة ماسة إلى مثل هذا التفاعل بين الفكر والعمل. وأوضحت أننا في مفترق طرق وفي حاجة ماسة إلى القيام بعملية مراجعة؛ مراجعة ما قمنا به، ومراجعة ما سوف نقوم به في المرحلة القادمة، مع ضرورة تغيير الأساليب التي سبق العمل بها إذا ما اقتضت ضرورة العمل ذلك في المرحلة القادمة.

وأضافت الدكتورة هدى بدران أنه تم تهميش دور المرأة وعملها في المجتمع المدني بعد الثورة وتم التصدي لذلك. ولكن بعد قيام الرئيس بإصدار الإعلان الدستوري في ٢١ نوفمبر وجب التوقف والتساؤل عما إذا كان متخذو القرار يستمعون أم لا، وحول وجوب تغيير آلية العمل، وتحليل الوضع الحالي؛ لكي يكون هناك فهم كامل للساحة العامة والفصائل المتواجدة فيها حاليًّا.

كما أشارت إلى قيام عدد من النساء الرائدات في المجتمع المصري بالاجتماع مع الرئيس؛ لمناقشة قضايا المرأة، وتوسم الجميع أن الرئيس قد أخذ بعين الاعتبار ما تم التحاور فيه، فيما تبين عكس ذلك فيما بعد. لذا، وجب الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي حتى نستطيع معالجته. وأكدت على أهمية الاتحاد حول الأهداف التي وُضعت منذ بداية الثورة، وعلى دور النساء في ذلك؛ لكونهن جزءًا لا يتجزأ من تلك الأهداف.

واختتمت الدكتورة هدى بدران كلمتها قائلة: «إن الثورة المصرية لم تقم للإتيان بديكتاتورية جديدة».

صفاء الآدم

تلخصت كلمة السيدة صفاء الآدم في النقاط التالية:

- المرأة فاعلة ومؤثرة في مرحلة التحول والتغيير، ولكنها تواجه صعوبات وعقبات كثيرة نحو الوصول للتغيير والتحول المنشود.
- المرأة لديها المقدرة والإمكانات لكي تقود مرحلة التحول الديمقراطي.
- المرأة لها دور فعال في عملية بناء السلام، ويأتي دورها من كونها مؤثرة وليست مجرد ضحية.
- المرأة وحدها لا تستطيع أن تُحدث التغيير من دون مساندة الرجال.
- يجب احترام الرأي والرأي الآخر في الحوار؛ لكي نصل إلى حوار بنَّاء ومتحضر يأتي بأهدافه المنشودة.

واختتمت كلمتها قائلة: «نحن نعمل في مجتمع واحد من أجل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية والعدالة النوعية».

السفيرة ميرفت التلاوي

أهم النقاط التي جاءت في كلمة السفيرة ميرفت التلاوي:

- قضية المرأة قضية دولية وعالمية؛ حيث إن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، وبالتالي فإن التضامن الدولي في هذه القضية مطلوب.
- شاركت المرأة الرجل في ثورة ٢٥ يناير.
- قامت المرأة بأمور مهمة للغاية في العامين اللاحقين للثورة.
- تصدت المرأة لمحاولات تغيير القوانين في البرلمان الذي استمر لمدة ٤ أشهر، وكان من أهم أهدافه إزالة كل القوانين التي تعطي حقوقًا للمرأة بداية بالخلع، وسن الزواج، وحضانة الطفل، والختان.
- بفضل العلماء في الأزهر ودار الإفتاء ووزارة العدل ومجلس الدولة تم التصدي لهذه المحاولات وإيقافها. وبالرغم من ذلك فإن هناك محاولات للحصول على تلك القوانين عن طريق الدستور، وكما هو واضح أيضًا فإن الدستور لا يكفل حقوقًا كافية للمرأة. وإذا أضافوا مواد خاصة بحقوق المرأة يتم ربطها بأحكام الشريعة الإسلامية فيقوم بتفسيرها المجتهدون كلٌّ بحسب توجهاته.
- لا يمكن ربط حقوق المرأة بالشريعة؛ حيث إن هذا الكلام يسيء إلى الشريعة. فالشريعة الإسلامية ليست ضد المرأة، وأيضًا حقوق المرأة لا تتنافى مع الشريعة. فنحن نطبق الشريعة الإسلامية منذ دخول الإسلام مصر.
- الإعلام يقوم بالمبالغة في موضوع الشريعة كما لو كنا كفرة بلا دين وأن الشريعة أمر جديد علينا.
- قامت عدة من المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني بالتضامن ضد النصوص الموجودة في الدستور، ليس فقط النصوص المتعلقة بالمرأة والطفل والأسرة، بل بالمواد الخاصة بالقضايا العامة؛ حيث إن الدستور يعنينا جميعًا.
- كل هذا رسخ لدى عقيدتنا أن كتابة الدستور الحالية بعيدة تمام البعد عن النصوص والمنطق المتعارف عليه في كتابة الدساتير. يكفي أن أساتذة الدستور في مصر يقومون حاليًّا بالمساعدة في كتابة الدستور في اليمن، ولكنهم ليسوا جزءًا من اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور المصري.
- توجد محاولاتٌ عديدة لعزل النساء من المناصب القيادية ونقلهن إلى مناصب إدارية؛ حيث إن هؤلاء النساء قد قضين عقودًا في تلك المناصب القيادية، ولديهن ما يكفي من الخبرة والتمرس لتبوء تلك المناصب.
- منذ إعداد اللجنة التأسيسية الأولى للدستور، وهناك مطالبات بعمل تمثيل نسائي عادل للمرأة غير مقيد باختيار نساء من مرجعية أو حزب معين بذاته، كما حدث بالفعل. وبالرغم من ذلك فإن تلك المطالب لم تُراعَ، سواءٌ في اللجنة التأسيسية الأولى أو الثانية للدستور.
- تم الاتفاق مع شيخ الأزهر على إصدار وثيقة من الأزهر عن حقوق المرأة في الإسلام.

- تم عمل حملة القضاء على العنف ضد المرأة في ٢٧ محافظة من محافظات الجمهورية تضمنت مؤتمرات في جميع المحافظات، حضرها وفد كبير من النساء والرجال. كما وعد وزير الداخلية بتولية اهتمام خاص بإدارة الآداب والإدارات المعنية بقضايا العنف ضد المرأة والتحرش. وقد كان هناك محاولات لإفشال هذه الحملة.
- هناك ١٠٠٠ امرأة ريفية رائدة في مصر نعمل على مساعدتهن من خلال إنشاء جمعيات لهن؛ لأنهن همزة الوصل بيننا وبين السيدات الريفيات البسيطات؛ لتوصيل مشاكلهن واحتياجاتهن.
- لا يمكن إنكار دور مصر في قضية المرأة والطفل أثناء الحرب.
- في عام ١٩٩٢ كانت مصر ترأس مؤتمر العنف ضد المرأة.
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الذي صدر عام ٢٠٠٠ بسبب الحروب التي كانت تحدث ثبت فيها أن المرأة والطفل يمثلان ٧٠٪ من سكان المعسكرات أثناء الحروب والنزاعات. كل ذلك بسبب قرار الحرب الذي يتخذه الرجال وتنصبُّ تبعاته على المرأة دون حقها في المشاركة في اتخاذ مثل هذا القرار.
- المرأة موجودة في كل مكان، ويجب أن تكون صلبة داعمة لاستمرار الدولة. وسوف تنتصر المرأة المصرية رغم كل المحاولات السلبية لإرجاعها إلى الوراء.

وفيما يلي ملخص عن المحاور التي تمت مناقشتها في جلسات المنتدى، ومخرجات كل جلسة على حدة، ثم بيان ختامي عن نتائج وتوصيات المنتدى.

الجلسة الأولى

«سعي المرأة من أجل الأمن والسلام: فيما يتعلق بالحقوق والحريات»

بدأت هذه الجلسة بكلمات للسادة الحضور، وفيما يلي ملخص لها:

كلمة السفيرة نائلة جبر؛ رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار في البشر

تلخصت كلمة السفيرة نائلة جبر في النقاط التالية:

- هناك جانب داخلي وآخر وطني عن الحقوق والحريات.
- نتيجة سوء فهم فإن هناك أناسًا يعتبرون بعض هذه القيم الحقوقية دخيلة على المجتمع المصري بالرغم من أن المؤسسة الدينية دائمًا مرجع في كافة الاتفاقيات الدولية التي شاركت فيها مصر.
- مصر تنتمي إلى المجموعة الإفريقية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية. وكلٌّ منهم قد انضم للاتفاقيات الدولية.
- أول صك دولي مَعني بالحقوق والحريات هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يعد بداية الانطلاقة؛ فقد ألهم المفاوضين من بعدها.
- المشكلة الكبرى لدينا في مصر ارتفاع نسبة الأمية، ولا سيما بين النساء.
- الكوتة أو التدابير المؤقتة هي دستورية؛ لأنها مرتبطة بحالة معينة وغير مفتوحة لأبد الآبدين فهي محددة بوقت معين.
- لا يوجد سلام اجتماعي أو تنمية بدون امرأة.
- الفقراء هم من يتعرضون للاستغلال، ولقد حان الوقت للحديث عن العدالة الاجتماعية، خاصة بعد الثورة.
- هناك تساؤلات عن المرأة الأمية، وكيفية مشاركتها في الانتخابات، والضغوط التي تمارَس عليها، هذه نقاط من الجدير مناقشتها.
- تركيا أول دولة انضمت لاتفاقية أوروبية لمكافحة العنف ضد المرأة.
- من الجانب القانوني إن توقيع مصر على أية اتفاقية دولية يجعلها جزءًا من التشريع الوطني يمكن الاعتداد به أمام المحاكم.
- الصور النمطية السلبية من أخطر ما يهدد المرأة، والعنف ضد المرأة يأخذ أشكالاً مختلفة، فإنه هناك مسئولية مجتمعية لكافة الطوائف في المجتمع.
- النرويج لديها ثاني أقدم دستور من الدساتير المكتوبة، وفيه نظام للرعاية المجتمعية للمرأة.

كلمة ستلا سابيتي – أوغندا – (نساء من أجل السلام عبر العالم)

أهم النقاط التي جاءت في كلمة السيدة ستلا سابيتي:

- يجب على كل المؤسسات المختلفة أن تراعي البعد الإنساني؛ حتى تساعدنا في تفعيل ما نريده.
- في إفريقيا لدينا فجوة بين النساء في المناصب العليا والمناطق الفقيرة؛ حيث إن هؤلاء النسوة يشتكين من إهمالهن من قِبل النساء المسئولات عنهن.
- من الطيور نتعلم كيف يكون لدينا القدرة على التحليق معًا من خلال بناء توافق، فيجب علينا أن نتعاون، وتكون لدينا القدرة على القيادة ضمن مجموعة عمل، ولو كان لدينا بعض من منطق الطيور لكنا حلقنا سويًّا. فبالرغم من وجود قائد فإنه يلزمنا بعض التضامن والتشجيع.

- التعاون أيضًا هو السبيل؛ فكما أن الطيور تساند بعضها إنْ تخلف أحدها عن السرب، يجب علينا أن نتعلم الدرس منها، ويجب أن نقف سويًّا ونساند بعضنا.
- لا يجب على النساء في المناصب العليا أن يتخلين عن الأخريات الفقيرات.
- الترابط والتعاون وتجميع القوات الفردية مهم جدًّا. فالمجموعات التي تجتمع على هدف مشترك ويجمعها شعور بالوحدة، يمكنها النجاح أكثر من غيرها. حين يتعب قائد سرب الطيور فإنه يتخلف للوراء، ولذلك فإنه من الصعوبة أن تكون في محل قيادة طول الوقت. في وقت الصعوبات يجب علينا التعلم من الطيور، والتعاون وتبادل الخبرات والمواقع.

كلمة ديانا فرانسيس (نساء من أجل السلام عبر العالم – إنجلترا)

- نحن جميعًا نولد بالقوة والمسئولية، فكلاهما وجهان لعملة واحدة.
- أرى أن السلام تحررٌ من العنف والقهر والفقر وكل الأشياء السلبية،كما أراه الشرط لوجود حياة سعيدة يمكن للمرء فيها أن يكون من قُدِّر له أن يكونه رجلاً كان أو امرأة.
- إن السلام الإيجابي يجب أن يكون عن الحرية والعدل فبدونهما لايوجد سلام.
- حين نلجأ للعنف فإننا نفشل في مهمتنا الإنسانية في أن يرعى كلٌّ منا الآخر.
- إن مصر قد ألهمت العالم بثورتها السلمية، وتلك بداية لقصة قد تكون سعيدة أحيانًا ومحبطة أحيانًا ومليئة بالتحديات أحيانًا أخرى.
- يجب أن نكون جميعًا في تضامن إنساني، وذلك يختلف تمامًا عن التدخل في أمور الغير.
- إن التحكم لم يصل بنا لشيء فالتعاون هو سبيلنا للنهوض معًا.
- نحن كنساء علينا مسئولية تجاه إحلال السلام في مجتمعاتنا.
- أنا أرى للسلام وجهيَن؛ وجهًا سلبيًّا ووجهًا إيجابيًّا؛ بالنسبة للوجه الإيجابي فيتمثل على سبيل المثال في: التحرر من العنف في الوطن والبيت والتحرر من القمع بالإضافة إلى إمكانية أن يزدهر الإنسان ويتطور في مجتمعه مع غيره من الأفراد، ولكي يزدهر الإنسان ويتطور يجب أن يحدث ذلك بالحرية والعدل وبدونهما لا يوجد سلام إيجابي حقيقي.
- العنف ينعكس بأثره السلبي ليس فقط على من وقع عليه، بل أيضًا على من مارسه؛ حيث يجرد من صفته الإنسانية، ويجعله يفتقر لدوره الإنساني للاهتمام بغيره.
- ألهمت مصر العالم بأكمله بقدرتها على عمل ثورة سلمية، ولكن يجب الوضع في الاعتبار أن الطريق لتحقيق المطالب والسلام هو طريق وعر مليء بالإحباط وتثبيط العزم والتخويف.
- وحدهم مواطنو الدولة هم القادرون على حل مشكلاتهم نحو تحقيق السلام الخاص بهم. أما الأفراد والدول الأخرى فهم مطالبون بإظهار التضامن والتشجيع البناء لهم، وليس التدخل في شئون البلاد ومحاولة السيطرة على مقاليد الأمور. وهذه هي رسالتي لحكومة بريطانيا طوال الوقت.
- الدور النوعي (ذكر أو أنثى) الذي نفرضه على بعضنا غير عادل.
- الرجال لديهم مزيج من العطف والحنان والتفاهم، والنساء لديهن القوة والمسئولية. إن فكرة السيطرة لم تساعدنا كثيرًا، ولذا يجب أن نسعى نحو التفاهم والتعاون فيما بيننا.
- يوجد لدي أمل كبير في هذا المنتدى. بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهونها حاليًّا فإن رؤاكم وتفانيكم نحو قضاياكم أنتم ومن يشارككم نفس الأهداف والرؤى سوف تجعلكم قادرين على تغيير بلدكم وتغيير العالم.

ارتكز محور الجلسة على مناقشة ثلاث نقاط رئيسية:

١- التحديات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بالحقوق والحريات.

٢- مواجهة تلك التحديات عبر:

أ- التشريعات والقوانين

ب- مبادرات وحملات المجتمع المدني

ج- التعامل مع المرأة في أقسام الشرطة

٣- تعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه مساندة حقوق المرأة.

١- التحديات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بالحقوق والحريات

أوضحت المناقشات التي دارت حول التحديات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بحقوقها أن توعية المرأة بحقوقها التي يكفلها لها القانون تأتي كخطوة أولى تعتمد عليها بقية الخطوات، وهذا يأتي منذ الطفولة؛ حيث اتفق الحاضرون أنه من الضروري إلزام الأسرة أن تعلم الابنة ما لها وما عليها ودورها في تنشئة وتنمية المجتمع؛ حتى يمكنها بعد ذلك العمل على نيل حقوقها. كما يجب على الأسرة دعم الفتاة إلى جانب مقاومة العديد من الأفكار السلبية التي تواجهها المرأة من أعضاء المجتمع نتيجة للموروثات الثقافية السائدة؛ وذلك مثل النظر إلى المرأة على أنها مخلوق أدنى من الرجل. وقد أكد الحاضرون على أن التفسير الصحيح للدين يمكنه تصحيح هذه النظرة الدونية. كما أن تطبيق الاتفاقيات الدولية وضمها إلى القوانين بما يتفق مع ثقافة المجتمع سيساعد كثيرًا في تغيير النظرة السائدة. فلاشك أن الدستور هو أساس التشريعات الضامنة لحقوق المرأة، ومن ثم يجب تحديث التشريعات والقوانين؛ حتى تواكب المرحلة الحالية. كما يجب العمل على إزالة الفجوة بين التشريعات وتطبيقاتها الفعلية.

٢- مواجهة تلك التحديات

أ- التشريعات والقوانين

تركزت المناقشات في هذا الصدد على ضرورة إيجاد درع تشريعي لحماية المرأة من عديد من ممارسات العنف. كما يجب أن تتواجد مراكز دعم حقوق النساء من كل الأطياف، يعمل معهن محامون متطوعون وأخصائيون قانونيون ونفسيون واجتماعيون. كما يجب توعية المرأة ذاتها بحقوقها وبالقوانين التي تحميها؛ حتى يمكنها اللجوء إليها في حالة التعرض لأي أعمال عنف أو تحرش. وقد طالب المشاركون بضرورة نص الدستور على أن تكون المعاهدات التي تُوقع عليها الدولة جزءًا من قوانينها بمجرد توقيعها. هذا إلى جانب ضرورة عدم مخالفة الدستور والاتفاقيات الدولية والحفاظ على مكتسبات المرأة السابقة التي حصلت عليها بموجب دستور (٧١) قبل تعديلات ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. ولتأكيد تنفيذ القوانين لابد من إنشاء منظمات اجتماعية ونسائية وإعلامية؛ لمتابعة آليات التنفيذ وتفعيل هذه القوانين.

كما طالب المشاركون بضرورة تغيير القوانين التمييزية ضد المرأة وتعديل المناهج الدراسية؛ لتتضمن هذه المناهج التعريف بحقوق المرأة والقوانين التي تحميها؛ حيث إن هذا سيساعد كثيرًا في مواجهة المواطنة المنقوصة والثقافة السلبية التمييزية التي تعاني منها المرأة في مجتمعنا، وتظهر واضحة في تطبيق القوانين وغيرها.

وقد اتفق الحضور على أن أهم سبل تقليل هذا التمييز ضد المرأة هو العمل على عدم سيادة آراء أصحاب الرؤية التمييزية على الرأي العام.

ب- مبادرات وحملات المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تغيير عديد من القضايا السلبية في المجتمع. وقضية التمييز ضد المرأة إحدى هذه القضايا التي يمكن للمجتمع المدني مواجهتها عن طريق عدة خطوات فعالة؛ وذلك كالآتي:

١- إعادة النظر في منظمات المجتمع المدني ومواردها.

٢- إنشاء شبكة تربط مختلف منظمات المجتمع المدني؛ لتفادي تمركزهم في المدن؛ وذلك لتغطية مساحة أكبر في مختلف المجالات والمناطق.

٣- المطالبة بتخصص نوعي في المجتمع المدني، وربط العمل العام، وتوزيع المسئوليات بشكل يؤدي إلى تضامن الجميع.
٤- إنشاء مراكز مساندة قانونية للمرأة عن طريق منظمات المجتمع المدني.
٥- تغيير اللائحة الخاصة لمراكز حماية المرأة التابعة للشئون الاجتماعية وتعميمها على جميع المحافظات.
٦- تفعيل المسئولية المجتمعية للأفراد والشركات الكبرى عن طريق تقديم التدريب والتوسع في توظيف المرأة.
٧- قيام منظمات المجتمع المدني برصد التجارب النسوية الناجحة حول العالم؛ وذلك للاقتداء بها طبقًا لثقافتنا ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع.
٨- دمج عمل الشباب الفردي في المجتمع المدني.
٩- الحد من التشريعات التي تقلص دور المجتمع المدني.
١٠- مراقبة تنفيذ وتفعيل الخطط الموضوعة من قِبَل منظمات المجتمع المدني.

ج- المعاملة التي تتلقاها المرأة في أقسام الشرطة

دار كثير من المناقشات حول المعاملة التي تتلقاها المرأة في أقسام الشرطة ومدى الرعاية التي تحصل عليها هناك في حالة تقديمها لشكوى ما. وانتهت اللجنة إلى عدد من التوصيات التي لابد من الأخذ بها؛ حتى يكون هذا الجهاز بمثابة إحدى الهيئات المعاونة للمرأة في الحصول على حقوقها. وقد طالب المشاركون أولاً بضرورة تهيئة رجال الشرطة وتثقيفهم تجاه مشكلات المرأة وكيفية التعامل مع تلك المشكلات. كما يمكن أيضًا التوسع في تعيين النساء في جهاز الشرطة؛ وذلك لقدرتهن على التعامل مع النساء وفهم مشاكلهن أكثر من الرجال. ويتم ذلك عن طريق ضمان مساواة المرأة في الشرطة بزملائهن من الرجال؛ من حيث الحقوق والواجبات. كما أكد المشاركون على ضرورة عقد دورات تدريبية نفسية وقانونية للعاملين في الشرطة في كيفية معاملة المرأة بشكل صحيح، وإدخال مجموعة من القانونيات المتطوعات لتوعية المرأة بحقوقها، على أن يتم وضع عقوبة رادعة لرجل الشرطة الذي لا يلتزم بتنفيذ واجبه تجاه المرأة.

كما تناولت المناقشات ضرورة أن تكون هناك وبصفة دائمة مساندة من قانونيين وهيئات نسائية؛ لتوفير المساعدة والحماية للسيدات في أقسام الشرطة. كما يجب العمل على عقد مبادرة تحالف بين الشرطة والمجتمع المدني وصناع القرار؛ من أجل تغيير الصورة النمطية للمرأة التي تحرمها في كثير من الأحيان من الحصول على حقوقها داخل أقسام الشرطة.

٣- تعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه مساندة حقوق المرأة

لاشك أن المسئولية الاجتماعية تستطيع أن تكون أداة فعالة في مساندة وترسيخ حقوق المرأة، وتتعدد المسئولية الاجتماعية وتختلف باختلاف الفئات والهيئات والمنظمات. ولعل المجتمع المدني والإعلام يشكلان أهم الآليات؛ فاهتمام الإعلام بقضايا المرأة بشكل دائم سوف يركز الاهتمام المجتمعي بقضايا المرأة. كذلك فإن اختيار الشخصيات التي تظهر في الإعلام يجب أن يتم بدقة، وأن تكون هذه الشخصيات تملك الوعي الجيد بقضايا المرأة؛ حتى يصبح لها تأثير إيجابي. ومن خلال ذلك يمكن أن يكون الإعلام أداة ضاغطة للتأثير على أصحاب القرار باعتباره السلطة الرابعة في الدولة.

وتوصلت المناقشات إلى ضرورة أن تكون هناك آلية جديدة للتنسيق بين الحركات النسائية؛ لإنشاء منبر ديمقراطي للنساء يمكنه تغيير فكر الإرادة السياسية؛ حتى يمكن تحقيق المشاركة الفعالة من قبل المرأة في حركات التحالف السياسي الديمقراطي وفي كافة مجالات الحياة السياسية. كما أكدت توصيات هذه الجلسة على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في دعم قضايا المرأة وتفعيل نشاط عدد كبير من الجمعيات التي تدعم المرأة وعلى رأسها دار حماية المرأة في كلٍّ من القاهرة والإسكندرية التي توقف نشاطها بسبب اللائحة التي يجب تغييرها. كما أكد الحاضرون على ضرورة إنشاء نقابات خاصة للاهتمام بالعاملات في الزراعة. كما يجب أن يتم تقديم الدعم الكامل والأساسي من الرجال الذين يشاركون ويدعمون المرأة، خاصة الذين ينتمون لنفس الخلفية (المرأة السيناوية، الريفية). ويتم ذلك من خلال الاتصال بالشخصيات المؤثرة وقادة الرأي في القرى؛ مثل (الشيخ – العمدة – المعلمة..إلخ)؛ وإعدادهم الإعداد الكافي حتى تتحقق التوعية الداخلية؛ لتكون أكثر تأثيرًا في المناطق المستهدفة. كما يجب توعية الواعظين في المساجد بدور المرأة عن طريق الدورات التدريبية.

الجلسة الثانية

«المساواة بين الجنسين في الدستور والتشريعات»

بدأت هذه الجلسة بكلمات للسادة الحضور؛ وفيما يلي ملخص لها:

الدكتورة جورجيت قليني (محامية وناشطة حقوقية)

ركزت الدكتورة جورجيت قليني في كلمتها على النقاط التالية:

- في مناقشة الدستور نحن لا نناقش النصوص فقط، وإنما الحدود التي تضعها تلك النصوص؛ على سبيل المثال عندما يتعمد المشرع عدم وضع مادة تحظر الاتجار في البشر، ونجد رد اللجنة التأسيسية على ذلك أنه لا يوجد اتجار بالبشر في مصر، وفي نفس الوقت نجدهم قد وضعوا مادة تحظر الاسترقاق، ونحن لا يوجد عندنا تجارة للرقيق في مصر، فإن هذا الموقف لا تفسير منطقيًّا له عندنا، وإنما فقط يزيد مخاوفنا من التحايل لتزويج الأطفال، وهو ما تحاربه منظمات المجتمع المدني منذ سنوات طويلة.
- لا يوجد لدينا أي اعتراض على المادة الثانية من الدستور، ولكن ما أثار قلقنا هو المادة المفسرة لهذه المادة، وخصوصًا فيما يتعلق بالقياس والفقه كمصدرين من مصادر الشريعة. وقلقنا هنا ينبع من أنها قد تفتح المجال لفقه أو قياس متشدد، كما أنها المرة الأولى التي نجد فيها في الدستور مادة شارحة لمادة أخرى موجودة في نفس الدستور.
- ٣٠٪ من نصوص دستور أفغانستان مخصصة للمرأة، ألمانيا عدلت دستورها مؤخرًا لتقوم بإدخال نصوص جديدة داعمة للمرأة، لا يمكن أن نصل إلى المساواة بين الرجل والمرأة بدون دعم حقيقي ولفترة كبيرة ومستمرة. ويكون هذا الدعم منصوصًا عليه صراحة في دستور الدولة بدون ترك مساحة للتأويل أو الاجتهادات الشخصية.

الأستاذة عايدة نور الدين (محامية وناشطة حقوقية)

أهم النقاط التي جاءت في كلمة الأستاذة عايدة نور الدين:

- حقوق المرأة في مصر ارتبطت دائمًا بالحالة السياسية والاقتصادية والثقافية الموجودة أثناء الحقبة التي تم تشريع القوانين فيها؛ فمثلاً في العصر الفرعوني وأثناء ازدهار الحالة الاقتصادية والتجارية، وتحديدًا أثناء حكم الملكة حتشبسوت، كان هناك مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة، بل في بعض الأحيان كانت المرأة تعتبر جواز مرور للرجل حتى يستطيع الحكم في مصر.
- فترة الحكم الإسلامي تعتبر ثورة قانونية لحقوق المرأة؛ حيث جاءت هذه الفترة لتضع نظامًا قانونيًّا يحقق المساواة والكرامة للجميع بدون تفرقة بين عربي أو أعجمي، أو رجل أو امرأة، أو مسلم أو غير مسلم.
- في العصر العثماني حدث تراجع كبير لوضع المرأة العربية؛ حيث بدأ النظر إليها على أنها عورة يجب أن تتوارى عن الأعين.
- للأسف ما زلنا حتى وقتنا هذا نعاني من تداعيات هذه المرحلة؛ حيث إن تلك النظرة الدونية إلى المرأة ما زالت هي السائدة حتى الآن في وطننا العربي، ويتم ربطها خطأً بالدين الإسلامي، كما يتم استغلال تفاسير خاطئة للنصوص الدينية؛ من أجل ترويجها وتعميمها أكثر فأكثر.

- اتفاقية سيداو التي يطلق عليها البعض الاتفاقية «سيئة السمعة» وأنها تخالف الشريعة الإسلامية، ويتحفظون عليها في عدة مواد وخاصة المادة المتعلقة بالتبني. وفي الواقع لا يوجد أي إجبار على مصر من أجل تطبيق مادة التبني، بل بالعكس تنص الاتفاقية على أن تتخذ الدول الموقعة التدابير المناسبة لها. ولذلك لابد على المعارضين لتلك الاتفاقية أن يقرءوها جيدًا، ولا داعي لحرمان المرأة في مصر من المكاسب التي ستتحصل عليها في حالة التطبيق الفعلي لتلك الاتفاقية لمجرد وجود مخاوف لا تستند على واقع.
- لم يتم تغيير أو تطوير عديد من القوانين الجائرة التي لا تنصف المرأة على الرغم من مضي سنوات طويلة على تشريعها والمطالبة المستمرة من منظمات المجتمع المدني بذلك مع تقديمهم اقتراحات لنصوص بديلة تنصف المرأة، وتتواءم أكثر مع المرحلة الحديثة لمتطلبات المرأة والمجتمع.
- وعلى الجانب الآخر هناك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي لتلك النصوص، وخاصة فيما يتعلق ببطء العمليات الإجرائية من تقاضٍ وتنفيذ أحكام؛ حيث نجدها في معظم الأحيان تخضع للأهواء والظروف وليس للقاعدة القانونية المجردة.
- هناك تجاهل تام لتنظيم قانون العمل لشريحة كبيرة من المجتمع: العاملات الزراعيات وخادمات المنازل، فنجدهن خارج الحماية التشريعية للدولة على الرغم من كونهن أكثر من يمثل القطاع غير الحكومي من حيث العدد.

فيساكا درماداسا (نساء من أجل السلام عبر العالم – سريلانكا)

جاءت كلمة فيساكا درماداسا مليئة بعديد من القضايا التي نلخصها في النقاط التالية:

- **المساواة بين الجنسين في سريلانكا**
  - إن الدستور السريلانكي يشير إلى أنه لا يجوز التمييز ضد أي شخص فيما يتعلق بالنوع.
  - سريلانكا عضو في عديد من الاتفاقات الدولية التي تدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، من هذه الاتفاقات: السيداو، ومنظمة العمل الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالاتجار بالنساء، وإعلان الأمم المتحدة عن العنف ضد المرأة في ١٩٩٣.
  - إن ميثاق سريلانكا للمرأة القائم على السيداو يعكس سياسة الدولة لشئون المرأة ومخاوفها، ولقد شارك كلٌّ من الدولة والمنظمات غير الحكومية في تشكيل هذا الميثاق؛ حيث إن هذا الميثاق يشمل معظم الحقوق والحريات المتعلقة بالمرأة.إن هذا الميثاق ليس له قوة قانونية.
  - كآلية لتطبيق برنامج عمل بكين؛ قامت الحكومة السريلانكية بتشكيل خطة عمل وطنية، مع التشاور مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وقد تم تحديث هذه الخطة في ٢٠٠١ لتغطية الفترة بين ٢٠٠١ – ٢٠٠٦.

وقد تم اتخاذ الخطوات الآتية لتطبيق هذه الخطة:

١- تعميم الجندر: وذلك عن طريق العمل على تمركز عمل المرأة في الوزارات للعمل كمحفز لتشجيع السياسات والبرامج الفعالة للجندر.

٢- جمع وتحليل وتفسير وتوزيع بيانات الجندر المصنفة، وتأكيد أثر البرامج والسياسات على الجندر.

٣- تشكيل خطط قطاعية متوافقة مع خطة العمل الوطنية، وتخصيص الموارد للجندر، ومراقبة برامج الجندر.

- **الإصلاح القانوني**

لقد تم تعديل قانون العقوبات الثامن عشر بعد ضغط من اللجنة الوطنية للمرأة التي تم تشكيلها تحت رعاية ميثاق المرأة السريلانكي القائم على السيداو؛ حيث تم تشديد العقوبات في جرائم الاغتصاب. وللمرة الأولى اعترف القانون بالاغتصاب الزوجي (بين زوجين منفصلين قضائيًّا) والتحرش الجنسي، وقد قامت هذه التعديلات للمرة الأولى بالاعتراف بسفاح القربى (زنا المحارم)كجريمة، كما تم الاعتراف بالاتجار بالنساء كجريمة للمرة الأولى. لقد تم سن قانون منع العنف المنزلي في ٢٠٠٥؛ حيث يهتم هذا القانون بطلبات الحماية في الحالات التي حدث فيها عنف منزلي؛ ولقد تم تعريف مفهوم

العنف المنزلي على أوسع نطاق؛ لكي يشمل الإساءة الجسدية والعاطفية.أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في الحياة السياسية: فإن للنساء في سريلانكا حقوقًا متساوية مع الرجال للتصويت في جميع الانتخابات، وأن يتم انتخابها ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية. ولكن لم يشمل هذا المساواة بينها وبين الرجل في التمثيل السياسي.

- **السياسات التعليمية**

قد ساعدت هذه السياسات النساء بصور متعددة؛ حيث إن التعديل التعليمي الذي تم في ١٩٩٨ والذي جعل التعليم إجباريًّا للمرحلة العمرية من ٥ إلى ١٤ سنة، قد ساهم بشكل كبير في مشاركة عدد كبير من الفتيات في التعليم، بالإضافة إلى دخول عدد أكبر من الإناث الجامعات، ولكن نسبة أقل منهن يلتحقن بالبرامج ذات الطابع العلمي في الجامعة.

- **توسع الخدمات الصحية المجانية**

قد أفادت النساء من هذه التوسعات من كل الفئات الاجتماعية الاقتصادية مع زيادة في إمكانية الوصول وتقبل الخدمات. وقد كانت البرامج المهتمة بالنساء والأطفال محورًا رئيسيًّا في برامج الصحة القطاعية للدولة.

- هناك أدلة على أن الحصول على العمل وأجر مستقل قد ساهم في تمكين النساء اقتصاديًّا، وفي مزيد من المساواة في العلاقات ما بين الجنسين.
- إن المشاركة المنخفضة للنساء في التشريع ووضع السياسات قد استمر بالرغم من الزيادة في مستوى وعدد النساء في المناصب الأكاديمية القيادية وكموظفات متخصصات في مجالات أخرى.

- **فيما يتعلق بالزواج**

إن الحد الأدنى لسن الزواج للنساء غير المسلمات هو ١٢ سنة تحت القانون الكيندي. أما القوانين العامة فقد رفعته إلى ١٨ سنة للجنسين، ولكن هذا لا ينطبق على قانون الزواج والطلاق الإسلامي، الذي ينص على أن يجوز للبنت أن تتزوج عندما تصل إلى سن البلوغ قبل بلوغها ١٢ سنة بشرط موافقة وليها.

- اختلاف حقوق الميراث للمرأة اعتمادًا على النظام القانوني؛ حيث إنه وفقًا للحقوق الزوجية المدنية ومرسوم الميراث، ترث الأرملة نصف التركة، ويرث الورثة النصف الباقي بما فيهم الأبناء والبنات. في عام ٢٠٠٩ أصدر معهد التنمية الريفية تقرير أن القانون الإسلامي يميز ضد المرأة في مسألة الممتلكات؛ حيث إنه يمنح المرأة المسلمة نصيبًا أقل في التركة من الرجل الوارث. بعد وفاة الأب، يربط القانون الكيندي حقوق الميراث للابنة بالتقاليد الزوجية: البنات اللاتي يتزوجن في الديجا (الزوجة تقيم إلى بيت الزوج) يجب أن يقمن بتحويل أي ممتلكات موروثة لهن إلى أخواتهن أو إخوانهن المتزوجين في البينا (الزوج يقيم إلى بيت الزوجة). أما وفقًا لقانون تاميل العرفي، فكلٌ من الأرمل والأرملة لا يملكان الحق في ممتلكات الموروث.

بالرغم من وجود إنجازات قانونية هائلة، فإن التطبيق الفعلي للقانون له مساوئه. إن السلوك القضائي يميل إلى الإصرار على تأييد دعاوى الضحايا من النساء. عادة يجب على المرأة أن تقدم شهادة شخص مستقل لتأكيد وقوع واقعة الاغتصاب، بالرغم من أن الدستور في سريلانكا يكفل المساواة بين الرجل والمرأة.

ارتكز محور الجلسة على مناقشة ثلاث نقاط رئيسة؛ وهي:

١- تأثير الدستور على حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.
٢- التحديات التي تعيق التطبيق الفعلي للقوانين.
٣- ما الذي يحتاج إلى التغيير:
   - في الدستور
   - في نصوص القوانين
   - في آليات التطبيق

١- تأثير الدستور على حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات

أكدت المناقشات التي دارت في هذا المحور على ضرورة تفعيل القانون واحترام القضاء، وإزالة الفجوة بين النصوص التشريعية وتطبيقاتها الفعلية؛ وذلك من خلال آليات فعالة تعمل على مراقبة تطبيق القوانين، خاصة فيما يخص المساواة بين

الجنسين، ولتنفيذ ذلك لابد من إعادة تشكيل اللجنة التأسيسية لإعداد الدستور؛ بحيث تتضمن جميع القوى والأطياف السياسية والشعبية؛ لتكون معبرة عن روح الثورة المصرية مع مراعاة زيادة تمثيل المرأة وانتقاء سيدات ذوات خبرة ودراية بالعمل العام. أما فيما يخص مواد الدستور فينبغي أن تكون نصوصه واضحة ومحددة بشكل لايحمل أكثر من معنى أو تأويل؛ وذلك منعًا لتباين التفسيرات وتعددها. كما يجب أن يتعامل الدستور مع المرأة كمواطنة ذات أهلية مستقلة تتمتع بكافة الحقوق والحريات دون النظر إليها في إطار علاقتها بالرجل. وأشار الجميع إلى أنه إلى جانب تعديل مواد الدستور، يجب أن يعمل أصحاب القرار على احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصدقت عليها مصر وتؤكد على المساواة بين الجنسين، إلى جانب إعادة النظر في المواد الخاصة بالمرأة في مسودة الدستور الجديد وصياغتها؛ بحيث تلزم الدولة باتخاذ كافة التدابير التي ترسخ المساواة في جميع المجالات بين المرأة والرجل بدون شروط.

٢- التحديات التي تعيق التطبيق الفعلي للقوانين

لا شك أن المجتمع المصري يتضمن عديدًا من المعوقات التي تقف أمام التطبيق الفعلي للقانون وإدخاله حيز التنفيذ؛ فالثقافة الذكورية التي تسود المجتمع المصري بما تحويها من أطر ثقافة جامدة تلعب دورًا كبيرًا في الضغط على أوضاع المرأة وحرمانها من كثير من الحقوق، وأيضًا على فرض أدوار معينة عليها. ولعل من أكثر تلك الجوانب السلبية: التطبيق الفعلي للقوانين الذي يواجه عددًا من المعوقات؛ على رأسها:

أ- الواقع المجتمعي

يشكل الواقع المجتمعي أهم العوائق في تنفيذ القوانين؛ فتقسيم العرف السائد في المجتمع لدور المرأة والرجل ما زال يحكم تقسيم الحياة بما فيها القوانين التي تنظم تلك الحياة.

ب- الثقافة المشوهة

الثقافة السائدة في المجتمع المصري تتضمن كثيرًا من الأنماط المشوهة لصورة المرأة. وتستمد هذه الثقافة أنماطها من المبادئ الدينية والنصوص المقدسة، ولكن بطريقة خاطئة ومفسرة طبقًا لما يريده أصحاب العقول الجامدة. فالتفسيرات الدينية الخاطئة أساءت إلى المرأة ووضعتها في زاوية محددة، وحرمتها من الاستفادة من كثير من أحكام الشريعة الصحيحة ومن كثير من القوانين.

أعضاء المجتمع

على الرغم من أن الدولة والمؤسسات المعنية بالمرأة بذلت أقصى الجهود من قبل في تحسين وضع المرأة والحرص على استفادتها من القوانين التي وُضعت لها، فإن المشكلة تكمن في القائمين على تنفيذ وتطبيق هذه القوانين؛ حيث إنهم أعضاء المجتمع الذي ينتمي إلى تلك الثقافة الذكورية السلبية التي تهيمن على فكرهم واتجاهاتهم، ومن ثم نجدهم دائمًا متقاعسين في التنفيذ. وهنا تعاني المرأة من الحرمان من حقوقها التي كفلها لها القانون، ومن فقدانها كثيرًا من جوانب الدفاع والحماية في أوجه حياتها المتعددة كامرأة ومواطنة لها كافة الحقوق.

٣- ما الذي يحتاج إلى التغيير؟

هناك الكثير من الجوانب تحتاج إلى التغيير والتعديل؛ حتى نضع المرأة في مكانها الصحيح؛ وذلك على سبيل المثال:

- في الدستور

توصلت المناقشات إلى عدة نقاط هامة تحتاج إلى التغيير في دستور مصر فيما يتعلق بحقوق المرأة؛ وهي:

١- النظر في المواد الخاصة بالمرأة في مسودة الدستور الجديد وصياغتها؛ بحيث تلزم الدولة باتخاذ كافة التدابير التي ترسخ المساواة في جميع المجالات بين المرأة والرجل بدون شروط.

٢- وضع مادة في قانون الانتخابات تلزم الأحزاب بتخصيص كوتة للمرأة في القوائم.

٣- وضع مادة صريحة لتعريف مبدأ المواطنة بالدستور.

٤- دقة الصياغة في المواد الدستورية وخلوها من الصبغة الدينية مع التأكيد على أهمية عدم تفتيت الحركة النسائية.

- في القانون

توصلت المناقشات فيما يتعلق بالقانون إلى ضرورة عمل الآتي:

١- تعديل قانون العمل؛ بحيث يجبر القطاع الخاص على عدم التمييز في التوظيف أو الأجور بين الرجل والمرأة.

٢- وضع نصوص قانونية تحمي المرأة عند التعامل مع الجهات المختلفة، وخاصة الشرطة والجهات التي تمارس العنف ضد المرأة.

٣- يجب وضع قانون يعمل على رصد قوة عمل المرأة المنزلي في الإحصاءات الرسمية باعتباره يشكل جزءًا كبيرًا من الدخل القومي في الموازنة العامة للدولة؛ بحيث تنفق به الدولة على المشروعات التي يحتاجها المجتمع باعتباره حقًّا وليس صدقة.

٤- تعديل كل النصوص التمييزية في قانون العقوبات والأحوال الشخصية (الزنا، الحضانة، النفقة).

- آليات التطبيق

آليات التطبيق هي بمثابة الأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ تلك السياسات المقترحة. جاءت الآراء عديدة في هذا الجانب، ولكنها كلها ركزت على عدة آليات؛ لعل أهمها استمرار التوعية وإنتاج البرامج الإعلامية المتطورة؛ لمحاربة الأعراف والتقاليد المخالفة للقوانين. هذا إلى جانب قيام الأزهر (وهو مؤسسة رئيسية) بدوره الصحيح في التوعية وتعريف مصطلح المساواة وتصحيح الفهم الخاطئ له. كما أن للمدارس دورًا كبيرًا في التطبيق؛ حيث يمكنها أن تكون آلية هامة من خلال نشرها للوعي الثقافي الذي يحث على احترام المرأة من خلال المقررات الدراسية، مع الحرص على عرض التجارب الناجحة للمرأة على مدار التاريخ. وركزت الجلسة على ضرورة التركيز في الفترة القادمة على المناطق التي تحتاج إلى مزيد من التوعية؛ مثل المناطق الريفية والصحراوية النائية؛ حيث لابد من العمل مع قادة القرى والمعلمات والشيوخ وإعدادهم بشكل كافٍ لتحقيق توعية داخلية تكون أكثر تأثيرًا في تلك المناطق.

وطالب المشاركون بضرورة إصدار نشرة لجميع الحركات النسائية في مصر؛ للتنسيق والتعاون فيما بينهم، مع الحرص على عرض التجارب الناجحة في الدول العربية والإسلامية والأجنبية؛ للاستفادة منها. وأخيرًا أكدت المناقشات على ضرورة المطالبة بتفعيل الاقتراحات التي قُدِّمت لرئيس الجمهورية الدكتور. محمد مرسي من قِبَل الوفد النسائي. كما لابد من وضع ضوابط للعدالة؛ لكي يتم الإنجاز في قضايا المرأة خلال ٦ شهور، إلى جانب إعفاء المدعية في قضايا الأحوال الشخصية من المصروفات القضائية، وضرورة الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الجلسة الثالثة

«أصوات النساء: مجالات ومنابر»

بدأت هذه الجلسة بكلمات للسادة الحضور، وفيما يلي ملخص لها:

الدكتورة آمنة نصير؛ أستاذة الفقه والشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر

تناولت الدكتورة آمنة نصير النقاط التالية في كلمتها:

١- العلم لا وطن له، وكل من تعلم واجتهد من حقه أن يتكلم، فلا يوجد حكر ولا توجد وصاية، قال الله تعالى مخاطبًا رسوله الكريم: «لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ». وللأسف من آفات هذا الزمان المحاولات المستمرة لفرض الوصاية وفرض اتجاهات معينة على المجتمع بأكمله.

٢- الإسلام ضد كل أنواع الاستبداد، ولكن للأسف الإنسان يحلو له استغلال أخيه الإنسان من أجل تحقيق مآربه الشخصية، فالإسلام راعى إنسانية المرأة إلى أبعد الحدود، ويؤكد الإسلام على أن الأنثى والذكر سواسية، ولكن المجتمع هو الذي ظلمها تارة كنوع من الأنانية، وتارة أخرى لفرض السيادة.

٣- قال الله تعالى: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً». ومعنى الخلافة هنا لم يقف عند الرجل، وإنما يشمل الرجل والمرأة. ولنا في الصحابيات خير مثال، فقد تمتعن بحقوق حُرمنا منها نحن الآن في عصرنا هذا، ولكن للأسف غابت هذه الروح ونجد المرأة تتخلى عن المكانة التي تستحقها في معظم المجالات الحديثة، وتتوارى عن المشاركة المجتمعية. ولذلك يجب علينا الآن كنساء أن نسترجع الثقة في قدراتنا وأننا مستخلفات في الأرض مثلنا مثل الرجال، وأننا أصحاب كرامة أعطانا إياها رب العالمين، وأننا كاملات الأهلية كما خلقنا الله رب العالمين.

٤- يجب على المرأة أن تكون على معرفة وثقة كاملة بأن الشريعة الإسلامية لم تظلمها وأنها ساوت بين الرجل والمرأة، ولكن استطاع الخطاب الديني المتشدد الذي غلب فيه الموروث من العادات والتقاليد التي ليس لها علاقة بالشريعة أن يحط من مكانة المرأة ويتَعدى على حقوقها.

٥- العلم سلاح لمواجهة التطرف. ويجب على المرأة أن تسعى لتثقيف نفسها، وخاصة فيما يتعلق بالشريعة؛ من أجل الرد على كل من يستغل جهل بعض النساء بتعاليم دينهن فيقوم بإملاء وتطبيق التفاسير الخاطئة التي تلائم أهواءه ومصالحه الشخصية؛ حيث إن التاريخ الإسلامي والشريعة الإسلامية يحفلان بكثير من النماذج الإيجابية التي تعزز دور المرأة وأهميتها في المجتمع.

سيلفيا أجيليرا (نساء من أجل السلام عبر العالم – المكسيك)

عرضت السيدة سيلفيا أجيليرا بعض نماذج لتجارب المرأة في المجال العام في المكسيك؛ فقالت في كلمتها:

«من الصعب علي أن أقوم بعرض الدور الذي لعبته المرأة في المكسيك؛ من أجل تقدم الديمقراطية في ١٠ دقائق، ولذلك سألقي الضوء على بعض النماذج»:

١- النموذج الأول عن «حركة الضحايا»

أصبحت المكسيك معروفة بأنها من أكثر البلاد التي تواجه انتشارًا للعنف على مستوى العالم؛ بناءً على ذلك تم إنشاء عديد من الحركات التي تساند ضحايا العنف. وتركيز هذه الحركات ليس على استبداد الحكومة، وإنما على كشف لامبالاة الحكومة وسلبيتها في إيقاف العنف.

لقد سبق للسيدة سيلفيا أجيليرا العمل مع ثلاث حركات تمثل ضحايا العنف وتجارة البشر. وتبين لها أن المشترك في هذه الحركات هو العمل على نشر المشاركة الفعالة للمرأة؛ حيث إنَّ أعضاءها مكونون بشكل أساسي من الأمهات والأخوات، كما لعب المجتمع المدني دورًا حيويًّا جدًّا في تسجيل وتدوين قضايا العنف وعرضها أمام المؤسسات المحلية والدولية؛ بهدف عرض الخطر الذي تواجهه المكسيك. هذا بالإضافة إلى دعم المحامين والأكاديميين لتلك الحركات عن طريق تقديم إطار قانوني جديد؛ للتعامل مع هذه الحالات.

٢- النموذج الثاني عن «الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية»

تصطدم المبادئ الدينية الكاثوليكية في بعض الأحيان بمطالب بعض أعضاء الحركة النسوية، ومع ذلك نجحت مجهوداتهم على مدار سنوات في منح المرأة الحق في الإجهاض، وذلك عام ٢٠٠٧، وقد تحقق هذا الإنجاز بعد تحالف عديد من الحركات النسوية على نفس الهدف؛ حيث حققت تلك الحركات إنجازات أخرى في مجال تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، كما حققت تقدمًا في تقليل عدد الوفيات بين الأمهات أثناء الولادة، وفي مكافحة مرض الإيدز.

أصبح البرلمان في المكسيك الآن يدون مخصصات الإنفاق على الصحة في الميزانية الفيدرالية؛ للتأكيد على شفافية الإنفاق وتوزيعه بصورة عادلة بين الرجل والمرأة.

٣- النموذج الثالث عن «المشاركة السياسية»

من الشائع في المكسيك أن تقوم المرأة بترشيح نفسها في الانتخابات، ثم تقوم بتقديم استقالتها بعد الفوز، فيقوم مكانها رجل، ومن أجل محاربة هذه الظاهرة؛ قامت مجموعات من المجتمع المدني بتشكيل قوة ضغط؛ لكشف أوجه إنفاق ميزانية البرلمان المخصصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية؛ حيث إنه في معظم الأوقات يتم إنفاق هذه الأموال في غير محلها. فقد تم تنظيم قانون لضمان أن هذه الأموال تُنفق من أجل دعم مشاركة المرأة السياسية. وتتم الرقابة على أوجه الصرف من قِبَل تحالف تم إنشاؤه خصيصًا لهذا الغرض.

الدروس المستفادة

من الهام جدًّا إنشاء مجموعة مكونة من خلفيات متنوعة. هذه هي الطريقة المثلى لعمل ضغط حقيقي على صانعي القرار، وكلما ازداد التنوع ازداد التأثير. يجب البحث عن أرضية مشتركة؛ للعمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

قد يكون القانون أداة لضمان حقوق المرأة، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في تغيير الثقافة التي تستبعد أعدادًا كبيرة ليست جزءًا من النخبة من المشاركة الفعالة؛ مثل: المرأة والشباب، والمهاجرين، والأقليات. إذا لم نغير تلك الثقافة فلا يوجد أي قانون بإمكانه إحداث تغيير حقيقي.

واختتمت السيدة سيلفيا أجيليرا كلمتها قائلة: «ضعوا في اعتباركم أن التحول الديمقراطي يستغرق وقتًا طويلاً من أجل أن يكتمل. اصبروا ولا تفقدوا الأمل».

الدكتورة فيحاء عبد الهادي (نساء من أجل السلام عبر العالم – فلسطين)

اهتمت الدكتورة فيحاء في كلمتها بالإشارة إلى عدة جوانب هامة؛ وهي:

المساواة من حيث النوع الاجتماعي: مفاهيم السلام والأمن لدى المرأة الفلسطينية

- اعتبرت أن ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ هو يوم الاحتفال العالمي بمناهضة العنف ضد المرأة، والذي يفتتح ذكرى انطلاق الحملة الدولية: «الـ ١٦ يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة، التي تبدأ يوم ٢٥ نوفمبر، وتنتهي يوم ١٠ ديسمبر، بمشاركة ١٧٠٠ مؤسسة، من أكثر من ١٣٥ دولة، عبر العالم، وشعارها لهذا العام:
- «من السلام في المنزل إلى السلام في جميع أنحاء العالم: هيا بنا نتحدى الفكر العسكري، ونضع حدًّا للعنف ضد المرأة».
- كيف تتحدى المرأة الفلسطينية الفكر العسكري؟ وما مفهومها للسلام؟ وكيف تعرِّف المساواة؟
- لا يقتصر مفهوم السلام النسويّ على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين؛ فهو يتسع ليربط ما بين الخلاص من العنف، والسيطرة على الموارد، والحقوق القانونية والتعليم والعمل والصحة، وتحقيق الأمان. كما يشتمل على تحقيق سلام عادل قابل للحياة.
- تعتبر المساواة من حيث النوع الاجتماعي بعدًا آخر حاسمًا في تعريف النساء للسلام والأمن. وهذا البعد يتضمن المساواة في معاملة الأولاد والبنات، والإقرار بأن للمرأة حياتها الخاصة بها، وأن حياتها ليست مجرّد ملحق للزوج والأطفال. كما تعني المساواة احترام أهمية المرأة ومكانتها في المجتمع، حتى لو أصبحت أرملة، وكذلك دعم الأسيرات.

الإيمان بعملية سلام حقيقية

تأثر إيمان النساء بعملية السلام بشكل كبير، منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠[1]، وبشكل خاص خلال الاجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

تشوّشت المفاهيم، وأصبح الانتقام مطلبًا وهدفًا أساسيًّا للنساء اللاتي عشن تجارب مريرة. وهذا أمر منافٍ لأية عملية سلام. ونتيجة لذلك لا يبدو السلام ممكنًا للكثيرات، كما يتبين من شهادات ثلاثين امرأة فلسطينية، جرت مقابلتهن بين أيار ٢٠٠٣.

التحرر من العنف الجسدي والنفسي

عانت المرأة من أشكال العنف كافة، بما في ذلك الضرب، والقتل، وتدمير البيوت، والإساءة اللفظية، والسبّ، والإذلال، والحرمان من الحق في التعليم أو العمل، كما أفادت الشهادات أعلاه. كان العنف، ولا يزال، يشكّل عنصرًا قويًّا في الحياة اليومية. كما أن تأثير حالة الصدمة يلازم المرء لوقت طويل، ويتواصل الخوف والقلق.

مثال: تروي «منار حسّان» (من مواليد ١٩٧٥ / رفح، هي أم لأربعة أبناء. كان عمر ابنتها سمية ١١ سنة، عندما قتلها الجنود الإسرائيليون) تجربتها المريعة مع ابنتها التي أصيبت برصاصة قنّاص مزّقت رأسها.

الأمن الجسدي

ربطت النساء ما بين الخلاص من العنف، وتحقيق الأمان، وأجمعن على أولوية إنهاء الاحتلال، لتحقيق الأمان.

مثال: شرحت «صبحية جابر عايدية»، من مخيم الأمعري للاجئين (مهجَّرة من الرملة عام ١٩٤٨، وهي متزوجة، وأم لخمسة أطفال)، مدى تعرّض سكّان المخيم للخطر، وبالتالي انعدام الإحساس بالأمن لديهم.

---

[1] تعرف الانتفاضة الثانية أيضًا بانتفاضة الأقصى. وقد ارتأينا استخدام التسمية الأولى؛ لأن الثانية توحي بأن الاحتلال الإسرائيلي قائم على أساس دينيّ، في حين هو في الواقع احتلال اقتصادي، واجتماعي، وسياسيّ كما هو حال أشكال الاستعمار كافة.

السيطرة على الموارد

أشار كثير من النساء إلى عدم توفّر فرص العمل أو الموارد المادية لعائلاتهن نتيجة للاحتلال.

مثال: تصف «فطوم دلول» (من مواليد ١٩٤٥، حي الزيتون/ قطاع غزة، وهي أم لستة أبناء وخمس بنات) كيف قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اثنتين من بناتها وجرحت زوجة ابنها في اليوم نفسه. وقد أثر هذا بشكل كبير على دخل العائلة. كما أن الاحتلال مسئول عن الإصابات التي تسببت في العجز لاثنين من أبنائها.

تُظهر شهادات النساء بوضوح أن شرط الشعور بالأمن الفردي والجماعي يعني التحرّر من العنف وتأمين السيطرة على الموارد.

المساواة من حيث النوع الاجتماعي

تنتقد النساء الفلسطينيات المجتمع الذي لا يقدر الفتيات التقدير الكافي.

مثال: أشارت «رولا اشتيه» (من مواليد عام ١٩٧٣، في مخيم بلاطة في نابلس) حين نصحها كثيرون ألا ترفع قضية ضد الاحتلال لوفاة ابنتها، ما دامت بنتًا وليست ولدًا، حين اضطرت لولادتها على الحاجز، كما تسخر من النظام القضائيّ في هذا الخصوص.

نلاحظ من خلال الشهادات مدى ارتباط حياة المرأة بحياة عائلتها، فتبدو القضايا الصغيرة والشخصية متداخلة مع القضايا الكبيرة والعامة. عندما تجيب المرأة عن سؤال حول قيمة عملها أو دورها، فهي تقلّل من أهمية إنجازاتها، والجهد الذي بذلته في أعمالها. كما تقرّ المرأة بفضل الرجل على إنجازاتها.

مثال: تتحدث «سعاد عليان» بتواضع، عن دورها في مساندة زوجها وأطفالها والعائلة بأكملها وحمايتهم.

الوحدة الوطنية

توصلت النساء، ومن خلال تجاربهن وشهاداتهن، إلى تعريف بعض المفاهيم بطرق جديدة، خصوصًا تلك المتعلقة بالأمن، والدعم، والانتماء، والشهادة، والحرية.

مثال: شهادة «سعاد عليان»؛ التي تتحدث عن انتماء الشهداء والمناضلين جميعًا للقضية الواحدة والأرض الواحدة. وتقدم «روضة التميمي عودة»، فهمًا جديدًا للانتماء، يربط العائلة المباشرة والعائلة الممتدة بالأمة.

واختتمت كلمتها بهذه الدعوة:

«لا نساء.. لا سلام».

لا نساء لا أمن إنساني.

هيا بنا نتحدى الفكر العسكري، ونضع حدًّا للعنف ضد المرأة.

بتحدينا الفكر العسكري نجنب النساء والرجال والأطفال ويلات الحروب.

بتحدينا الفكر العسكري نصنع السلام في الفضاء الخاص وفي الفضاء العام.

بتحدينا الفكر العسكري ننتصر لإنسانيتنا، ونحصد الأمان الإنساني.

ارتكز محور الجلسة على مناقشة ثلاث نقاط رئيسة:

١- وسائل التغلب على العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في العمل العام.

٢- آليات تعزيز التمثيل الفعلي للمرأة في صنع واتخاذ القرار على المستوى الرسمي.

٣- صورة المرأة في الإعلام ومدى تأثيرها على المكانة التي تستحقها كشريك أساسي في بناء المجتمع.

وفيما يلي ملخص لما ذكر تحت هذه النقاط:

١- وسائل التغلب على العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في العمل العام

ساهمت بعض الموروثات الثقافية المجحفة في بث الأفكار التي أدت إلى الانتقاص من أهمية المرأة في مجتمعنا كشريك في عملية التنمية؛ فعلى الرغم من إنصاف الأديان والتاريخ والأدب للمرأة، فإن الأمر يتطلب التصدي لعديد من المفاهيم المهمشة للمرأة، والتي لا تزال آثارها تمثل عوائق في مستقبل المرأة في مجتمعنا.

دارت عدة من المناقشات حول كيفية التغلب على العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في العمل العام، واتفق معظمها على عدة خطوات وآليات يجب اتخاذها. وكنقطة بداية اتفق الجميع على نشر حملات التوعية في المدارس والمناطق النائية، والعمل على التعريف بأهمية قضايا المرأة، وضرورة مشاركتها في تنمية مجتمعها. وكذلك وجوب التعاون مع الهيئات والمؤسسات المتعددة المعنية بقضايا المرأة لتعزيز ونشر ثقافة المساواة والجندر وكسر دائرة النمطية. كما يجب العمل على نشر واحترام التعددية، والحرص على عدم تكريس نمط واحد لصورة المرأة واختزالها في صورة جمالية فقط لا غير.

يقع على المجلس القومي للمرأة عبء كبير في مساندة قضايا المرأة؛ من حيث إنه بإمكانه الدخول في عديد من الاتفاقيات والشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الحكومة؛ حتى يتسنى للمرأة الانخراط في العمل العام دون معوقات. وتحتاج المرأة دائمًا كما أوضحت المناقشات من قبل إلى القوانين لحمايتها وتعزيز مكانتها في المجتمع، ولذلك من الضروري العمل على إيجاد قانون يمنع ازدراء المرأة في العمل، وإلزام وجود نص في الدستور يوضح مفهوم المواطنة، واتخاذ آليات لمنع من يخالف ذلك. كما يجب إلغاء عبارة «النساء يمتنعن» من إعلانات العمل بموجب مادة جديدة في قانون العمل.

ولاشك أن دعم المؤسسات للمرأة سيساعدها كثيرًا في دورها الإنجابي والمهني. ويتحقق ذلك عن طريق توفير الحضانات ومراكز الرعاية الصحية وتوفير المؤسسات إجازة رعاية الطفل. ولحماية المرأة في العمل ينبغي سن قوانين لتجريم التحرش الجنسي في العمل، وحل إشكاليات تطبيق القوانين واستبدال مشاركة المرأة للرجل بمساعدة المرأة للرجل؛ وذلك تأكيدًا على أنها تشارك الرجل في كل شيء وفي تنمية بلدها.

ولأهمية دور المجالس الخاصة بحقوق المرأة والطفل ينبغي تفعيل وتعزيز هذه المجالس عن طريق مساندتها من قِبل الدولة؛ حتى يمكنها أن تؤدي دورها بلا معوقات. ولابد للأحزاب السياسية من تبني قضايا المرأة وتفعيل القوانين الخاصة بها بشرط أن يكون هناك عدالة في توزيع نسبة المرأة في فروع الأحزاب في المحافظات. ولقيام المرأة بدور إيجابي وبناءً على المستوى المهني، أكدت المناقشات على ضرورة التأكيد على معايير الترقي، وتفعيل دور وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات، ووضع معايير محددة للكفاءة تنطبق على الجميع. وبهذه الطريقة لاتحرم المرأة العاملة والكفء من حقوقها لمجرد أنها امرأة.

طالب الحاضرون بضرورة إلزام الشركات بتعيين ٣٠٪ من العمال من النساء، وإيجاد قاعدة بيانات حول مدى مشاركة المرأة في القطاع العام؛ وذلك تجنبًا للبيانات المغلوطة، ولتأكيد حصولها دائمًا على نسبة كافية في العمل العام ووظائفه المختلفة.كل هذه الآليات والسياسات ستعمل على إزالة العوائق التي تحد من المشاركة الكافية للمرأة في العمل العام، بل ستصبح بمثابة حافز لها لمزيد من العطاء في مجتمعها.

٢- آليات تعزيز التمثيل الفعلي للمرأة في صنع واتخاذ القرار على المستوى الرسمي

تعاني المرأة في المجتمع المصري من غيابها عن أماكن صنع القرار على المستوى الرسمي؛ وذلك بسبب عديد من المعوقات والسياسات. ولعل أبرز آليات تعزيز وضعها وتمثيلها الفعلي في صنع القرار يكون عن طريق إيجاد نص دستوري محدد لايمكن العبث به، ينص على أحقية المرأة في تولي مناصب صنع القرار(رئاسة تحرير الصحف – الإدارات المحلية – الوزارات..إلخ).

كما طالب المشاركون بضرورة رفع كفاءة المرأة عن طريق إنشاء وحدات إعداد قادة في كافة المحافظات؛ حتى يمكن أن يكون لها مكان في المجالس النيابية. وهذا – من وجهة نظر المشاركين – لن يتم إلا بإضافة نص في الدستور يؤكد تمثيل المرأة في كل دائرة من الدوائر الانتخابية.

هناك بُعد هام أيضًا ينبغي وضعه في الاعتبار، ألا وهو العمل على تثقيف الرجال في الأحزاب والمؤسسات حول أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وذلك بما لا يهدد مراكز الذكور. وهذا البعد سيسهم إسهامًا كبيرًا في تصحيح مفاهيم الرجال وتغيير الموروث الثقافي السلبي تجاه المرأة؛ مما يساعد في النهاية على تقبل مكانتها في العمل العام كصانعة قرار وليست كمرءوسة فقط.

كما أنه لابد من رفع كفاءة المرأة عن طريق إنشاء وحدة إعداد القادة في المحافظات المختلفة، وتمكين المرأة عن طريق تفعيل التمييز الإيجابي المؤقت في مراكز صنع القرار.

٣- صورة المرأة في الإعلام ومدى تأثيرها على المكانة التي تستحقها كشريك أساسي في بناء المجتمع

يلعب الإعلام باعتباره السلطة الرابعة في أي مجتمع دورًا كبيرًا في توجيه الرأي العام، ومن ثم يمكنه أن يساهم في القضاء على الموروثات السلبية لثقافتنا التي تضع المرأة في صورة نمطية دونية. فلابد من تفعيل الإمكانيات الإعلامية الهائلة، والاستفادة من العلاقة القوية بين أعضاء المجتمع ووسائل الاتصال، وخاصة التليفزيون وبعض الأشكال البرامجية، وفي مقدمتها الدراما والحملات الإعلامية في إحداث التغيير وتكوين الاتجاه المنشود بما يصحح عديدًا من الصور النمطية السلبية تجاه المرأة.

كما يجب أن يضع الإعلام في اعتباره وهو يخطط لدوره، أن المشكلة ليست في قصور أو نقص القوانين بقدر ما هي مشكلة الميراث التاريخي أحيانًا، والسياق المجتمعي أحيانًا أخرى. كما أن انتشار الأمية ونقص المعلومات وعدم الوعي والفهم غير الصحيح يؤثر على اتجاهات الأفراد؛ فهناك ضرورة لتفعيل دور الاتصال الوظيفي على اختلاف مستوياته في معالجة وخدمة قضايا المرأة من منطلق أن تلك القضايا هي في أساسها قضايا مجتمعية تتأثر وتؤثر في جوانب الحياة.

الإعلام المصري يتضمن عديدًا من الأعمال الدرامية التي تكرس الصور النمطية للإناث والذكور. ومن ثم فإن هذا الوضع ما زال في حاجة إلى الاهتمام بما يقدم عن المرأة في مختلف وسائل الإعلام، بما يساعد في تمكين قدرات المرأة ودمجها بشكل أكثر فاعلية في التنمية المجتمعية.

أكد المشاركون على ضرورة إقامة منابر إعلامية لقضايا المرأة وتدريب الإعلاميين على قضايا النوع وأهمية دور المرأة في المجتمع لكسر النمطية السائدة. كما طالبوا بإنشاء شبكة من الإعلاميين الداعمين لقضايا المرأة، وإنشاء مرصد من الجمعيات النسائية لمراقبة صورة المرأة في الإعلام. أما فيما يتعلق بالبرامج الحوارية، فلابد من تمثيل المرأة في معظم هذه البرامج لمناقشة جميع القضايا وعدم حصرها في برامج المرأة والطفل والأسرة مما يعزز الصورة النمطية للمرأة. ويجب عرض النماذج والتجارب الناجحة للمرأة حتى يمكن الاستفادة منها.

كما يجب أن يكون التعامل الإعلامي مع قضايا المرأة وتنمية قدراتها من منطلق الاهتمام بتنمية الموارد البشرية؛ حيث تحتل المرأة نصف الطاقة العددية، وبالتالي نصف الطاقة الإنتاجية مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين تنمية المرأة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ككل.

وعلى المؤسسات والمنظمات الأهلية دور كبير في التعاون مع الإعلام لإعداد مواد إعلامية وبرامج تعزز دور المرأة إلى جانب نشر الوعي من خلال الندوات والمحاضرات والاستعانة بوسائل الإعلام؛ لنشر التوعية بقضايا المرأة الحقيقية بعيدًا عن التزييف والقشور.

وأخيرًا يجب أن يتبنى الإعلام وضع المرأة في الخطاب الديني المعتدل الذي يعمل على القضاء على عملية الخلط بين التقاليد والموروثات الجاهلية، ويقضي على ما يُنسب للدين من افتراءات تجاه المرأة ومكانتها. ولذلك يتوجب على المؤسسات الدينية أن تقوم بمراقبة كل مايقدم ويعرض ويناقش من فتاوى عبر وسائل الإعلام المختلفة. وأخيرًا على الأعمال الدرامية أن تبدأ في تقديم نماذج التاريخ التي تتضمن عديدًا من النماذج النسائية المشرفة.

الخاتمة

اختتم يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ أعمال منتدى حوار المرأة والتحول الديمقراطي، الذي عقد بمكتبة الإسكندرية خلال يومي ٢٣ و٢٤ نوفمبر ٢٠١٢، بحضور قيادات نسائية من حركات السلام ببلاد مختلفة وأيضًا قيادات نسائية مصرية.

وقد ركز الحوار على ثلاثة موضوعات، هي:

١- سعي المرأة من أجل الأمن والسلام فيما يتعلق بالحقوق والحريات.

٢- المساواة بين الجنسين في الدستور والتشريعات.

٣- أصوات النساء (مجالات ومنابر).

وقد تم الخروج بأهم التوصيات التالية:

١) المحور الأول: الحقوق والحريات

أ- استخدام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة وحقوق الطفل لحماية حقوق وحريات النساء، ومطالبة الدولة بالالتزام بمسئولياتها الدولية لتطبيق هذه الاتفاقيات.

ب- تبادل الخبرات والاستفادة بالتجارب الناجحة في مجال حماية حقوق المرأة وحرياتها.

ج- دعم وتوسيع دور الشرطة في حماية حقوق المرأة من تدريب للضباط وتعيين الضابطات بمراكز الشرطة.

د- العمل على مشاركة الرجال في كل المبادرات التي تدعو إليها النساء من أجل المساواة بين الجنسين.

٢) المحور الثاني: المساواة في الدستور والتشريعات

أ- إعادة تشكيل اللجنة التأسيسية؛ بحيث يكون هناك فيها تمثيل للنساء من كافة الأطياف.

ب- التأكد من وجود مواد بالدستور تضمن المساواة بين الجنسين في كافة المجالات.

ج- وضع آليات فاعلة لمراقبة تنفيذ المساواة على أرض الواقع.

د- التأكد من عدم التمييز ضد المرأة في كل التشريعات والقوانين.

٣) المحور الثالث: أصوات النساء وتأثيرها في المجال العام

أ- اتخاذ التدابير المؤقتة مثل التمييز الإيجابي والكوتة في الدستور وفي تشكيل عضوية الأحزاب، وأيضًا مراعاة تمثيل النساء من المناطق الجغرافية المختلفة.

ب- تُبنى القوائم الانتخابية التي تمثل فيها النساء على القوائم في انتخابات المجالس المحلية وفي انتخابات البرلمان.

ج- دعم المجالس القومية التي ترعى حقوق النساء؛ مثل المجلس القومي للمرأة، وتقوية الفروع المختلفة في المحافظات، وإمدادها بالاستثمارات اللازمة للقيام بأنشطة متنوعة.

د- رفض استخدام بعض التفسيرات الدينية الخاطئة التي يستخدمها البعض وتحط من قيمة المرأة ودورها في المجتمع.

ه- استخدام الإعلام المرئي والمكتوب؛ لشرح قضايا النساء وتوسيع عدد وخبرات النساء في الإعلام.

الملاحق

قائمة حضور منتدى حوار المرأة والتحول الديمقراطي في مصر:

م	الاسم	المنظمة أو الجهة التابع لها
١	أحمد السنغري	مركز العدالة لحقوق الإنسان – طنطا
٢	أحمد محمد	مركز قضايا المرأة المصرية
٣	د. أسماء فرج	مؤسسة الخدمات الاجتماعية العامة
٤	أشجان فرج	منظمة كرامة
٥	أشرف البحراوي	جبهة اتحاد نساء مصر
٦	ألطاف الصباح	ناشطة في مجال حقوق المرأة
٧	د. أمل شفيق	استشاري بالبنك الدولي
٨	د. آمنة نصير	جامعة الأزهر
٩	أمير النجار	ناشط في الإصلاح السياسي
١٠	د. أميرة نويرة	جامعة الإسكندرية
١١	انتصار خليل	جمعية المرأة والمجتمع
١٢	إنعام محمد	عضو مجلس الشعب سابقًا – الغربية
١٣	أنيسة حسونة	مبادرة مصر المتنورة
١٤	آيات قنديل بدوي	جمعية الأبرار
١٥	د. إيمان خميس	جامعة المنوفية
١٦	إيمان درويش	الاتحاد النوعي لنساء مصر
١٧	إيناس إدوارد شكري	قناة الصعيد
١٨	بثينة كامل	إعلامية وناشطة سياسية
١٩	بدرية سري	مكتبة الإسكندرية
٢٠	بسنت سهمود	رابطة المرأة العربية
٢١	د. بهية شاهين	المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية
٢٢	تانيا ميرابيل	نساء من أجل السلام عبر العالم – سويسرا
٢٣	تريزا سمير موسى	ناشطة سياسية
٢٤	جمهورية عبد الرحيم	جمعية نساء من أجل التغيير
٢٥	د. جورجيت قلليني	محامية وعضو مجلس الشعب سابقًا
٢٦	حامد محمود	قناة الجزيرة
٢٧	حازم جودة	صحيفة المصري اليوم
٢٨	حنان عوض	جمعية المرأة والتنمية
٢٩	خولة مطر	مركز الأمم المتحدة للإعلام
٣٠	داليا جمال سعيد	ناشطة سياسية
٣١	داليا زيادة	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية
٣٢	داليا عبد الحميد	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٣٣	د. ديانا فرانسيس	نساء من أجل السلام عبر العالم – إنجلترا
٣٤	د. دينا عبد السلام	جامعة الإسكندرية
٣٥	د. راضي عطا الله	الكنيسة الإنجيلية بالعطارين
٣٦	راندا حافظ	المعهد السويدي
٣٧	رانيا إبراهيم	صوت النوبة
٣٨	رضوى إبراهيم السخيلي	مشروع «سفراء الحوار»

م	الاسم	المنظمة أو الجهة التابع لها
٣٩	د. روث جابي فرموت	نساء من أجل السلام عبر العالم – سويسرا
٤٠	زهرة رضوان	منظمة كرامة
٤١	د. زينب شاهين	خبيرة التنمية وقضايا الأسرة والمجتمع
٤٢	زينب عفيفي	مؤسسة الخدمات الاجتماعية العامة
٤٣	سامية مصطفى السيد	المجلس القومي للمرأة
٤٤	د. سميحة نصر	المركز القومي للبحوث الاجتماعية
٤٥	ستلا سابيتي	نساء من أجل السلام عبر العالم – أوغندا
٤٦	سحر الدسوقي	وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية
٤٧	سحر حجاب	حزب مصر
٤٨	سعاد عبد الحميد	الحزب الناصري
٤٩	د. سلمى جلال	جمعية الثقافة الصحية والبيئية
٥٠	سليمة عبد الرحمن خليل	عضو مجلس الشعب سابقًا – مطروح
٥١	سمير عبد الباقي	ناشط سياسي
٥٢	سناء السعيد	عضو مجلس الشعب سابقًا – أسيوط
٥٣	سهير قنصوة	خبيرة التنمية والجندر
٥٤	سوسن حسن حجاب	جمعية حقوق المرأة السيناوية
٥٥	سيد فوزي	جمعية سيدات أعمال فوة
٥٦	سيسيليا ستيرنيمو	المعهد السويدي
٥٧	سيلفيا أجيليرا	نساء من أجل السلام عبر العالم – المكسيك
٥٨	شاهندة مقلد	أمين عام اتحاد الفلاحين
٥٩	شهدان الغرباوي	الجمعية القانونية للمرأة والطفل
٦٠	شهيرة محرز	حزب التحالف الشعبي
٦١	صالحة عوض	خبيرة معتمدة لمنظمة الأمم المتحدة في مجالات العمل الاجتماعي
٦٢	صفاء الآدم	نساء من أجل السلام عبر العالم – السودان
٦٣	صفاء مراد	حزب التحالف الشعبي
٦٤	د. عائشة الخولي	جامعة الإسكندرية
٦٥	م. عائشة محمد السعودي	أخصائي تقييم مشروعات
٦٦	عزة محمد حلمي الخولي	مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي
٦٧	عزة سليمان	مركز قضايا المرأة المصرية
٦٨	عزة عبد القوي فهمي محمد عليش	جمعية الكرامة – سوهاج
٦٩	د. عزة كامل	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية
٧٠	عزيزة حسين	خبيرة التنمية وشئون المرأة
٧١	عزيزة حلمي	المجلس القومي للأمومة والطفولة
٧٢	علاء الدين عبد الباسط	جامعة الإسكندرية
٧٣	د. عفاف مرعي	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٧٤	علي الدسوقي	التعاون الإنمائي الألماني (GIZ)
٧٥	د. علي عبد العظيم	الأزهر الشريف
٧٦	غادة عز الدين	صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
٧٧	فاطمة الزهراء	جمعية تنظيم الأسرة بالقاهرة
٧٨	د. فاطمة خفاجي	رابطة المرأة العربية
٧٩	فتحية العسال	كاتبة وأديبة
٨٠	فريدة النقاش	ملتقى تنمية المرأة – حزب التجمع اليساري
٨١	فوزية مطلق غيث	ناشطة حقوقية –شمال سيناء
٨٢	د. فيحاء عبد الهادي	نساء من أجل السلام عبر العالم – فلسطين
٨٣	فيساكا دارماداسا	نساء من أجل السلام عبر العالم – سريلانكا
٨٤	كرم لمعي	الكنيسة الإنجيلية بالإبراهيمية
٨٥	كرم محروس	حملة «ولاد البلد» لمنع التحرش
٨٦	لمياء عبد الفتاح	مكتبة الإسكندرية
٨٧	مارينا جوزيف	جمعية النهوض وتنمية المرأة
٨٨	مايا مرسي	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)
٨٩	مجدي عبد الحميد	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٩٠	د. محمد محجوب	جامعة الإسكندرية

م	الاسم	المنظمة أو الجهة التابع لها
٩١	محمد مراد	إعلام اجتماعي
٩٢	محمد وائل	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (ACT)
٩٣	د. محمود عزب	الأزهر الشريف
٩٤	محمود محمد السيد	حركة «سلمية»
٩٥	مختار شعيب	باحث سياسي وصحفي
٩٦	د. مديحة الصفطي	الجامعة الأمريكية في القاهرة
٩٧	مروة آدم	حزب الدستور
٩٨	مريم سالم	جمعية المرأة والتنمية
٩٩	م. مصطفى عادل	ناشط سياسي
١٠٠	د. مكارم الديري	جامعة الأزهر
١٠١	منار عمار	شبكة أخبار المرأة
١٠٢	د. منال أبو الحسن	حزب الحرية والعدالة
١٠٣	منى الحكيم	نادي روتاري الإسكندرية
١٠٤	منى أنيس	جريدة الشروق
١٠٥	منيرة صبري	مركز حلوان للخدمات الاجتماعية (بشاير)
١٠٦	د. مها غانم	جامعة طنطا
١٠٧	د. مها معاذ	مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي
١٠٨	د. مي عبد القادر	مؤسسة الخدمات الاجتماعية العامة
١٠٩	مي نبيل	الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
١١٠	السفيرة ميرفت التلاوي	المجلس القومي للمرأة
١١١	د. ميرفت العشماوي	جامعة الإسكندرية
١١٢	ميرفت أبو تيج	جمعية أمي
١١٣	ميريام زكي	إعلامية
١١٤	السفيرة نائلة جبر	اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر
١١٥	نادية تكلا	المجلس القومي للمرأة
١١٦	نبيل متري	المجلس القومي للمرأة بالإسكندرية
١١٧	د. نجلاء أبو عجاج	جامعة الإسكندرية
١١٨	ندى طنطاوي	مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية
١١٩	نرمين فؤاد	جمعية النهوض وتنمية المرأة
١٢٠	نيڤين كميل نجيب	صحيفة الوطن
١٢١	د. نهى عدلي	مكتبة الإسكندرية – جامعة الإسكندرية
١٢٢	نهى عمر	مكتبة الإسكندرية
١٢٣	نيهال سامي	حزب الوسط الجديد
١٢٤	د. هالة عبد الخالق	المجلس القومي للإعاقة
١٢٥	هالة فوزي	جمعية سيدات أعمال فوّة
١٢٦	هاني الجبالي	محام وناشط حقوقي
١٢٧	هاني لطفي	مركزٌ قضايا المرأة المصرية
١٢٨	د. هبة مكرم	جامعة الإسكندرية
١٢٩	هدى الساعاتي	صحيفة الشروق
١٣٠	م. هدى الميقاتي	مكتبة الإسكندرية
١٣١	د. هدى بدران	الاتحاد النوعي لنساء مصر
١٣٢	د. هدى عبد المنعم	عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان
١٣٣	هشام قاسم	صحفي وناشر
١٣٤	د. هناء إسماعيل	مركز الإسكندرية الإقليمي لصحة وتنمية المرأة
١٣٥	هناء السيد أحمد	الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
١٣٦	د. هويدا فودة	مشروع مشاركة المعرفة
١٣٧	هيزيل هادون	باحثة
١٣٨	هيلين أدجوري	الرابطة العربية للمرأة
١٣٩	ياسر صالح موسى	وزارة التربية والتعليم – البحر الأحمر
١٤٠	ياسمين رمضان	حركة «سلمية»
١٤١	يحيى العطار	حزب الدستور
١٤٢	د. يمنى الحماقي	المنطقة العربية لتعليم الجميع
١٤٣	يوسف منصور	مركز الإبراهيمية للإعلام

«المرأة والتحول الديمقراطي في مصر»

٢٣ – ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢

مكتبة الإسكندرية

الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢	
٠٠ , ٩ – ٣٠ , ٩ ص	التسجيل
٣٠ , ٩ – ٣٠ , ١٠ ص	«جلسة افتتاح منتدى الحوار»
	كلمة افتتاحية وترحيب: الدكتورة عزة الخولي – مدير مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي الدكتورة هدى بدران – رئيسة مجلس إدارة الاتحاد النوعي لنساء مصر الأستاذة صفاء الآدم (السودان) – مؤسسة «نساء من أجل السلام عبر العالم» كلمة السفيرة ميرفت التلاوي – رئيس المجلس القومي للمرأة
٣٠ , ١٠ – ٠٠ , ١٢ ظ	جلسة العمل الأولى: «سعي المرأة من أجل الأمن والسلام: فيما يتعلق بالحقوق والحريات»
	افتتاح الجلسة: كلمة السفيرة نائلة جبر – رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار في البشر كلمة الأستاذة ستلا سابيتي (أوغندا) – نساء من أجل السلام عبر العالم كلمة الدكتورة ديانا فرانسيس (إنجلترا) – نساء من أجل السلام عبر العالم تقسيم الحضور إلى مجموعات عمل
٠٠ , ١٢ – ٠٠ , ٢ ظ	استراحة غداء
٠٠ , ٢ – ٣٠ , ٣ م	مواصلة الجلسة الأولى
٣٠ , ٣ – ٠٠ , ٤ م	استراحة شاي
٠٠ , ٤ – ٠٠ , ٧ م	جلسة العمل الثانية: «المساواة بين الجنسين في الدستور والتشريعات» افتتاح الجلسة: كلمة الدكتورة جورجيت قليني – المحامية والناشطة الحقوقية وعضو مجلس الشعب السابق كلمة الأستاذة عايدة نور الدين – المحامية ورئيس جمعية المرأة والتنمية كلمة الأستاذة فيساكا دارماداسا (سريلانكا) – نساء من أجل السلام عبر العالم تقسيم الحضور إلى مجموعات عمل
٠٠ , ٧ – ٢٠ , ٧ م	ملخص اليوم الأول الدكتورة هالة يسري – المقرر العام للمنتدى

٧,٢٠ – ٧,٤٥ م	افتتاح معرض «نساء من أجل السلام عبر العالم» كلمة الأستاذة عزيزة حسين – الخبيرة في التنمية وقضايا المرأة كلمة الدكتورة روث جابي فرموت (سويسرا) – رئيسة مؤسسة نساء من أجل السلام عبر العالم كلمة الدكتورة فيحاء عبد الهادي (فلسطين) – نساء من أجل السلام عبر العالم
٧,٤٥ – ٩,٤٥ م	عشاء خارج المكتبة
السبت ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢	
٩,٣٠ – ١٠,٠٠ ص	ملخص عام وعرض لمناقشات اليوم السابق الدكتورة هالة يسري – المقرر العام للمنتدى
١٠,٠٠ – ١١,٣٠ ص	جلسة العمل الثالثة: «أصوات النساء: مجالات ومنابر» كلمة الدكتورة آمنة نصير – أستاذ الفلسفة والعقيدة بجامعة الأزهر كلمة الأستاذة سيلفيا أجيليرا (المكسيك) – نساء من أجل السلام عبر العالم كلمة الدكتورة فيحاء عبد الهادي (فلسطين) – نساء من أجل السلام عبر العالم تقسيم الحضور إلى مجموعات عمل
١١,٣٠ – ١٢,٠٠ ظ	استراحة شاي
١٢,٠٠ – ١,٣٠ ظ	مواصلة الجلسة الثالثة
١,٣٠ – ٣,٠٠ م	استراحة غداء
٣,٠٠ – ٤,٣٠ م	الجلسة الختامية للمنتدى الدكتورة هالة يسري – المقرر العام للمنتدى
٤,٣٠ – ٥,٠٠ م	استراحة شاي
٥,٠٠ – ٦,٠٠ م	إعلان خطة العمل
٦,٠٠ – ٦,٣٠ م	مؤتمر صحفي

نبذة

نبذة عن منظمة نساء من أجل السلام عبر العالم

نساء من أجل السلام عبر العالم هي منظمة دولية مكونة من ١٠٠٠ امرأة رُشحن للفوز بجائزة نوبل عام ٢٠٠٥، وهن نساء يتسمن بالشجاعة والإبداع ويعملن من أجل تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية. وتهدف المنظمة إلى جعل العمل اليومي الذي تقوم به نساء من أجل السلام جليًّا، وأن يصبح منتشرًا حول العالم. وتسعى المنظمة إلى إنشاء منبر تستطيع النساء من خلاله التواصل فيما بينهن إقليميًّا، ووفقًا للعديد من الموضوعات، ويتقاسمن أساليب وإستراتيجيات العمل، ويعملن على تطوير المشروعات المشتركة. كما تهدف المنظمة إلى دمج المعرفة التخصصية للنساء في جميع العمليات المتصلة باتخاذ القرار وإحلال السلام.

أنشطة المنظمة

تدعم المنظمة عمل نساء من أجل السلام من خلال برامج مستهدفة بشكل عملي، وتعمل على تواصلهن مع شبكات، وتساعدهن على تنمية قدراتهن.

فريق المنظمة

يدير منظمة نساء من أجل السلام عبر العالم مجلس إدارة دولي. وتتعاون الأمانة العامة الدولية في برن (سويسرا) مع فريق يتألف من ٢١ منسقة، وتعزز التعاون العملي ستة مكاتب إقليمية.

مشروعات المنظمة

تركز منظمة نساء من أجل السلام عبر العالم على الربط بين نساء من أجل السلام معززة انخراط المرأة في العمل من أجل تحقيق العدالة والاستدامة. كما تعمل المنظمة على إبراز عمل نساء من أجل السلام. ويتم القيام بذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

اللجنة الميسرة لمنتدى حوار «المرأة والتحول الديمقراطي في مصر»

تتشكل من:

- د. أنيسة حسونة – مبادرة «مصر المتنورة»
- تانيا ميرابيل – نساء من أجل السلام عبر العالم
- رانيا محمد – مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي
- عايدة نور الدين – جمعية المرأة والتنمية
- د. عزة الخولي – مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي
- د. عزة كامل – مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (ACT)
- د. فاطمة خفاجي – رابطة المرأة العربية
- د. مها معاذ – مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي
- نجلاء سرحان – مركز دراسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي
- ندى ثابت – قرية الأمل للتنمية والتأهيل الاجتماعي للمعاقين
- نهاد أبو القمصان – المركز المصري لحقوق المرأة
- د. هدى بدران – الاتحاد النوعي لنساء مصر
- هيباق عثمان – منظمة كرامة
- هيلين أدجوري – رابطة المرأة العربية

المرأة والتحول الديمقراطي في مصر